

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع77دد

تاريخ القرار: 07 جانفي 2015

قرار أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات القرار التالي بين:

المدعية: شركة
في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي .

من جهة

المدعى عليها: شركة
في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي .

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من طرف شركة "بمعد الإطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من طرف شركة" بتاريخ 29 جويلية 2013 والمرسمة بدفتر القضايا تحت ع77دد والتي تضمنت تظلمها من إقدام شركة اتصالات تونس على تسويق العرض الترويجي المسمى "عليسة" والممثل في تمكين منخرطها من التمتع بتعريفه منخفضة في اتجاه جميع المشغلين تقدر ب39 مليما الدقيقة الواحدة من الساعة السابعة مساء إلى الساعة الرابعة بعد منتصف الليل شرط إستهلاك حد أدنى من المكالمات قدر ب 500 ملجم من الساعة الخامسة إلى الساعة السابعة مساء مشددة على مخالفة ذلك العرض للمبادئ التوجيهية ومساسه بالمنافسة النزيهة باعتبار أن متوسط سعر الدقيقة الواحد فيه أقل من الحد الأدنى للتعريف المحدد من قبل الهيئة وهو ما اعتبرته بيعا بالخسارة، وتمسكت بعدم مساواة الهيئة إزاء مشغلي الشبكات العمومية

للإتصالات إذ أن عرضها التجاري المماثل لعرض الحال "كارطنة كلام" لم يحظ بنفس الامتيازات المخولة للمدعى عليها والمتمثلة في تطبيق تعريفه 39 ملزم الدققة وانتهت إلى طلب سحب عرض "اتصالات تونس" من السوق ومن اللوائح الإشهارية وعدم الترخيص بالتمديد في تسويقه كما طلبت اتخاذ جميع التدابير وتسييط العقوبات المقررة قانونا.

وبعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01 عدد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقحة والمتممة بالقانون ع46 عدد لسنة 2002 المؤرخ في 07 ماي 2002 وبالقانون ع01 عدد لسنة 2008 المؤرخ في 08 جانفي وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013 وخاصة الفصول 63 و 65 جديد و 67 جديد و 68 جديد منه .

وبعد الإطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ كما تم تنقيحه بالأمر عدد 53 المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الإطلاع على قرار الهيئة عدد 159 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 والمتعلق بالمبادئ التوجيهية المنظمة لعروض خدمات الاتصالات بالتفصيل لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات الذي تم إلغاؤه بالقرار عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 المتعلق بالصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الإطلاع على المراسلة عدد 1026 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 01 أوت 2013 والتي وجه بمقتضاها نظير من عريضة الدعوى إلى وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وبعد الاطلاع على تقرير شركة
في الرد على عريضة الدعوى الوارد على الهيئة بتاريخ
03 سبتمبر 2013.

وبعد الإطلاع على المقرر عدد 124 الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 31 جويلية 2013 والذي عين بمقتضاه السيد حازم المحجوبي مقرا للنزاع.

وبعد الإطلاع على تقرير ختم الأبحاث المؤرخ في 01 أكتوبر 2013 و الحال على طرفي النزاع وفق الصيغ التي اقتضاها الفصل 68 من مجلة الاتصالات.

وبعد نشر القضية بعدة جلسات عيّنت لجلسة يوم 7 جانفي 2015 وفيها حضر السيد
في حق المدعى عليها
حق المدعية وتمسك بطلباتها الكتابية، وحضرت السيدة
وتمسكت بردودها مؤيدة مقترح المقرر.



إثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

من حيث الشكل:

حيث قدمت الدعوى ممن له الصفة والمصلحة ووفق الصيغ القانونية المقررة بمجلة الاتصالات لذلك تعين قبولها شكلاً.

من حيث الأصل:

حيث كانت الدعوى تهدف إلى الحكم بما سلف بسطه.

وحيث قدمت المدعية تأييداً لدعواها نسخة من المعلقة الإشهارية للعرض مستخرجة من موقع للتواصل الاجتماعي ونسخة من جدول تعريفات الربط البيئي مستخرجة من الموقع الإلكتروني للهيئة الوطنية للاتصالات.

وحيث تمسكت المدعى عليها في إجابتها على عريضة الدعوى بحصول العرض المتظلم منه على موافقة الهيئة بموجب القرار عدد 2013/ 146 بتاريخ 11 جويلية 2013 مؤكدة أن إعادة النظر فيه يتعارض مع ما دأب عليه فقه قضاء الهيئة الذي اعتبر أنه "طالما حظي العرض التجاري موضوع النزاع بموافقة الهيئة بعد أن تأكدت مصالحتها من تطابقه مع قواعد المنافسة المشروعة فإنه لا مجال لإعادة النظر في الممارسات المتظلم منها من قبل العارضة أمام الهيئة الوطنية للاتصالات" وانتهت إلى طلب الحكم بعدم سماع الدعوى في حقها .

وحيث انتهى المقرر إلى اعتبار أن تسويق العرض التجاري موضوع النزاع تم وفق الإجراءات الترتيبية الجاري بها العمل. وأضاف أنه عملاً بما ورد بالفصل 75 من مجلة الاتصالات واستناداً إلى فقه قضاء الهيئة فإن إعادة النظر في القرارات الصادرة عنها لا يندرج ضمن اختصاصها. كما أشار إلى أن تعامل الهيئة المتباين إزاء بعض العروض يعزى إلى تباين المعطيات المتعلقة بالمشغلين من حيث النشاط والوضع في السوق وقاعدة المشتركين والحركة الهاتفية وانتهى إلى اقتراح التصريح بعدم سماع الدعوى في حق

وحيث أحيل تقرير ختم الأبحاث على طريفي النزاع للإدلاء بملاحظاتهما عملاً بأحكام الفصل 68 مكرر من مجلة الاتصالات.



" تقديم ملحوظاتها حول تقرير ختم الأبحاث.

وحيث لم تتول شركة

وحيث أصدرت الهيئة قرارا تحضيريا بتاريخ 13 فيفري 2014 ارتأت فيه حلّ المفاوضات و إرجاع الملف إلى المقرر لزيادة البحث.

وحيث و تنفيذًا للقرار التحضيري تولى المقرر تحرير تقرير تكميلي مؤرخ في 26 ماي 2014 تمسك فيه باقتراح الحكم بعدم سماع الدعوى لثبوت التزام المدعى عليها عند ترويجها للعرض التجاري المتظلم منه بالإجراءات الجاري بها العمل في مادة العروض التجارية، وأكد أن الهيئة منحت الشركة المطلوبة موافقتها على تسويق العرض التجاري محل النزاع بصفة استثنائية في إطار اتجاهها خلال سنة 2013 إلى إدخال أكثر مرونة على المبادئ التوجيهية خلال العديد من المناسبات والتظاهرات وذلك بالسماح للمشغلين بتمتع مشتركيهم من امتيازات تعريفية تستجيب لرغباتهم بحسب طبيعة التظاهرة والمناسبة. وأشار إلى انتفاع المدعية ذاتها بنفس هذا الاستثناء الذي منحتها الهيئة بموجبه تسويق عرض ترويجي مكّنت من خلاله مشركيها بالنظام الجزائي والنظام المفوتر من إجراء مكالمات مجانية وبدون سقف على مدى شهري جانفي و فيفري 2013 بمقتضى قرارها الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2012، وانتهى إلى عدم إمكانية مؤاخذه المدعية طالما كان ترويجها للعرض المتظلم منه بشكل قانوني وبموافقة الهيئة واقترح التصريح بعدم سماع الدعوى .

وحيث أحيل التقرير التكميلي على أطراف النزاع للإدلاء بملاحظاتهم.

وحيث أعربت المدعية في تقرير ردها الوارد على الهيئة بتاريخ 01 جويلية 2014 عن استغرابها من أبحاث المقرر التكميلية التي اعتبرتها خالية من كل إضافة أو بحث وتجسيدا لمنهجية تتسم بالضبابية وانعدام الشفافية اتبعتها الهيئة في فض النزاعات المتعلقة بتسويق العروض التجارية متمسكة بطلباتها الأصلية ومجددة تشكيكها في التزام الهيئة بمبدأ المساواة بين المشغلين وانتهت إلى طلب سحب العرض المتظلم منه من السوق وتطبيق العقوبات المقررة قانونا.

وحيث أيدت المدعى عليها في ردها أعمال البحث التكميلية طالبة التصريح بعدم سماع الدعوى.

الهيئة



حيث يخضع تسويق العروض التجارية لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات إلى موافقة الهيئة الوطنية للاتصالات طبقا لما تقتضيه أحكام الفصل 3"أ" من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات

النفاز كما تم تنقيحه بالأمر عدد 53 المؤرخ 10 جانفي 2014 و إلى قرار الهيئة عدد 159 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 و المتعلق بالمبادئ التوجيهية المنظمة لعروض خدمات الاتصالات بالتفصيل لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات الذي تم إلغاؤه بالقرار عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 المتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم و إجراءات الموافقة عليها.

و حيث إن التقيّد بالضوابط المنصوص عليها بالمبادئ التوجيهية لا يمنع الهيئة من إسناد استثناءات للمشغلين تمنحهم بموجبها فرصة لترويج عروض إشهارية أو تحفيزية تكون في الغالب مرتبطة بمناسبة ذات أهمية خاصة أو بحدث غير اعتيادي وذلك شرط الالتزام بالضوابط التي تقرّها الهيئة للموافقة على تلك العروض.

و حيث تدرج هذه الاستثناءات في إطار تشجيع المشغلين وتمكينهم من تلبية تطلعات حرفائهم وتشغيل المنافسة في السوق، إلا أن الهيئة تبقى ملزمة عند تطبيقها لهذا الاستثناء لفائدة مشغل معين بسحب على المشغلين الآخرين وذلك احتراماً لمبدأ المساواة وعدم التمييز في المعاملة بين مختلف المتدخلين.

و حيث منحت الهيئة موافقتها على العرض المتظلم منه في إطار الاستثناء الذي خوّلت بموجبه للمدعى عليها تمتيع مشتركها بعرض استثنائي محدود يمتد من 10 جويلية إلى 12 أوت 2013 بموجب قرارها عدد 146 الصادر في 9 جويلية 2013 .

و حيث والتزاماً منها بمبدأ المساواة في المعاملة بين كل المشغلين ومنحهم فرص متكافئة، مكّنت الهيئة الشركة المدعية نفسها وكذلك شركة من نفس الاستثناء الذي أجاز لهما ترويج عروض مماثلة خارج إطار الضوابط المنصوص عليها بالمبادئ التوجيهية وذلك على غرار ما تم بالنسبة للمدعى عليها.

و حيث استندت الهيئة في اتباعها لهذا المنهج التعديلي على الصلاحيات الممنوحة إليها بموجب مجلة الاتصالات ونصوصها التطبيقية والمتعلقة بتقييم وضعية المنافسة في السوق وإمكانية إدخال تغييرات على تعريفات التفصيل والجملة كما استأنست بأفضل الممارسات المعمول بها لدى أغلب هيئات التنظيم التي تعتمد على إدخال بعض الاستثناءات على الأساليب المعتمدة في تعديل السوق حسب الحاجة وعند الضرورة.

و حيث ولئن استبعدت الهيئة في بعض قراراتها العروض التجارية الموافق عليها من مرجع نظرها إلا أن هذا التوجه لا يمنعها من مراقبة مدى احترام المشغلين للقرارات التعديلية الصادرة في مجال العروض التجارية بهدف التأكد من مدى التقيد بالشروط والضوابط التي أقرتها للموافقة على تسويق تلك العروض والتدخل لفرض احترامها مما يجعل الدفع بعدم إختصاص الهيئة في غير طريقة.

وحيث يستفاد من كل ما سبق الإلماع بذكره، أن المدعى عليها التزمت بالتراتبية المنظمة للعروض التجارية وحصلت على موافقة الهيئة قبل تسويق العرض التجاري موضوع النزاع واتجه تفرعاً على ذلك عدم سماع الدعوى في حقها.

لذا وتأسيساً على كل ما سبق

قررت الهيئة الوطنية للاتصالات الحكم بعدم سماع الدعوى.

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

هشام بسياس : رئيس

فيصل عجينة: نائب رئيس الهيئة

عبدالحق بوجناح: عضو

كريم بن كحلة: عضو

محمد نوفل فريخة: عضو

يمينة المثلوثي: عضوة

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسياس

